

دور البحث العلمي في حل مشاكل المجتمع

The role of scientific research in solving societal problems

الإسم الكامل للباحث الأول الوناس حمداني

جامعة مولود معمري – تيزي وزو

Lounes.hamdani@ummtto.dz

تاريخ النشر: 2025/12/ 20

تاريخ القبول: 2025/12/ 09

تاريخ الاستلام: 2025/08/ 23

ملخص: تتناول الدراسة إشكالية دور ومكانة البحث العلمي في حل مشاكل المجتمع، من خلال استعراض السياقات العلمية والمعرفية، التي أسست إمكانية المعالجة العلمية للظواهر الاجتماعية، وتمفصل حقوقها الدراسية كقطاعات نشاط إنساني، في صيغتها الفردية أو الجماعية، لتبدو للدارسين على شكل أسئلة مجتمعية في حاجة إلى حلول؛ تتقاسمها مقاربتان: الأولى بيروقراطية وتنظر لها على أساس أنها مشكل عمومي، والمقاربة الثانية علمية وبحثية تتقصى أسبابها وتقدم إجابات لها. وبالتالي نسعى لجعل العلوم والمعارف والمهارات مقدمات مفتاحية لحل مشاكل المجتمع.

Abstract: The study addresses the problematic role and position of scientific research in solving societal problems, through reviewing the scientific and cognitive contexts that established the possibility of scientific treatment of social phenomena, and the articulation of their fields of study as sectors of human activity, in their individual or collective level. To scholars, it appears as societal questions in need of solutions. Two approaches divide this question: the first is bureaucratic, viewing it as a public problem, while the second is scientific and research-based, exploring its causes and providing answers. Consequently, we seek to make science, knowledge, and skills key prerequisites for solving societal problems.

مقدمة :

تحتل الجامعة في الدول المتقدمة مركز التنمية والتطوير باعتبارها مؤسسة بحث علمي وإبداع فكري والمصدر الوحيد لتكوين النخب والقيادات في مختلف قطاعات النشاط من تنظيم وتسيير وغيرها في المجتمع. هذه المكانة هي نتاج تطور تاريخي متدرج وثابت نحو الاهتمام بحل مشاكل المجتمع حلا علميا منظما ومنتجا ، بعيدا عن الارتجالية أو الفرض والإجبار ، و يعتمد عمل الجامعات ومراكز البحث والدراسات على الكفاءة والخبرة والاستشارة ، والاقتصاد في استعمال الموارد . فالعلم والمعرفة هما النور الحقيقي الذي بمقدوره تبديد مآسي الفقر والجهل والتخلف والتبعية للغير. وهنا تطرح القضايا الكبرى للدول والمجتمعات في التحول والانتقال من حالة التخلف إلى مراكز متقدمة من البناء والتنظيم الاقتصادي والاجتماعي ، وبالتالي الوصول إلى حياة الرفاهية والسعادة ، حيث تسود العلاقات الإنسانية المبنية على الالتزام والقانون والتكافل والتضامن ، لان النخب القيادية لا تغامر في وضع سياسات غير منتجة لمجتمعاتها إلا إذا استندت إلى دراسات وأبحاث ذات مصداقية من ذوي الخبرة والكفاءة والمهارة والتخصص الناشطة في جامعاتها ومؤسساتها العلمية والبحثية .

إن اقتران العمل بالعلم والمعرفة هو دليل إرادة الأمم المتحررة التي تستفيد من رصيدها الحضاري والتاريخي وتضع نصب أعينها صناعة مستقبل أجيالها على ضوء البحث العلمي والتطور التكنولوجي ، لاسيما في عصر العولمة والفضاءات المفتوحة ، والتنافس الحاد بين كبرى الشركات والمؤسسات الاقتصادية في إنتاج السلع والخدمات الأساسية للاقتصاد العالمي .

وجدت الجامعات لخدمة المجتمع بكل فاعليها من أساتذة باحثين ومتخصصين ، وطلبة واعين ونشيطين يرفعون تحديات أمتهم ويتسابقون في الابتكار والإبداع لتأمين حركية مجتمعهم بالعلم والمعرفة والذكاء ، وإلى جانبهم اطر إدارية وبيداغوجية تمتلك الرؤية والعزيمة في معالجة قضايا وطنها من منطلق الغيرة عليه ورفعها إلى مصاف الأمم المتقدمة . في خضم مثل هذه السياقات تعمل الجامعات على توجيه وترشيد صانعي السياسات والقرارات المصيرية نحو الأهداف الأكثر يقينا والأعلى مرد ودية ونفعاً. إلا أن المفارقة العجيبة تتمثل في كون مخرجات التكوين العلمي العالي تبقى غير مستغلة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي والتطوير التكنولوجي إلا في حدود نسبية ذات تأثير محدود وتركز في اغلبها على تعزيز التوظيف البيروقراطي لحاملي المؤهلات العلمية من المتخرجين.

وعليه يمكننا التساؤل عن دور البحث العلمي في حل مشاكل المجتمع ؟ ماهي حدود هذا الدور؟ ماهي مكانة المؤسسة العلمية وعلاقتها بحركية المجتمع ؟ ماهي التحديات والعراقيل التي تؤثر في الحد من قيمة البحث العلمي في توجيه السياسات العمومية؟

وكمحاولة لتحليل هذه الإشكالية، قدمنا صيغة معالجة ضمن المحاور التالية :

- المحور الأول : الإطار المعرفي والعلمي لدراسة العلوم الاجتماعية .
- المحور الثاني : منهجية دراسة الظواهر الاجتماعية .
- المحور الثالث : علاقة المؤسسة العلمية بمشاكل المجتمع .
- المحور الرابع : تحديات العولمة والبحث العلمي.

المحور الأول : الإطار المعرفي والعلمي لدراسة الظواهر الاجتماعية

لدراسة اي ظاهرة اجتماعية او إنسانية ، ينبغي وضعها ضمن سياقها التاريخي من حيث النشأة والتطور ، وتتبع المراحل التي قطعتها إلى أن نقف على آخر نتائجها ، ثم السعي لتطبيقها في الميدان العملي بعد أن تكون قد شكلت إطارها النظري من حيث المواضيع وأدوات البحث المنهجي ضمن حقول الدراسة المتخصصة والمتكاملة . لتسجل عبرها الانتقال من حالة التفكير والتخمين الى المعرفة العلمية المنظمة والعقلانية . ولما انتصرت الروح العلمية في تفسير الظواهر والأحداث ازدادت الحياة تطورا وتراجعت الأفكار الغيبية التي تعتمد التفسير الأسطوري للظواهر ، وصار الاجتماع والعمران البشري سمة من سمات الحياة الجماعية والمشاركة في كيانات قبلية وعشائرية إلى أن بلغت شكل دول، وإمارات ، وإمبراطوريات ... فكانت حاجة هذه التجمعات الى التنظيم وحسن التدبير ذات أهمية اكبر ، وبالتالي تبرز مكانة النشاط العلمي في المجتمع كمنهجية متكاملة المقاربات والأسس ، نحو الإحاطة الكلية بتحليل وتفسير الظواهر الاجتماعية والإنسانية التي يفرزها الحراك النسقي والوظيفي الذي تنتجه المراكز والأدوار المجتمعية بين مختلف الفاعلين الرئيسيين او الثانويين ، سواء كانوا أفرادا أو جماعات . تعتبر العلوم الاجتماعية والإنسانية ، مفتاح التطور والتحديث الذي عرفته المجتمعات المتقدمة ، بسبب تركيزها على فهم الأسئلة الاجتماعية والإنسانية التي تطرح فيها . حيث يستفاد منها في تصميم المبادئ التي تحكم إلمها قيم إدارة و تنظيم الشؤون العامة . حيث توفر هذه العلوم من خلال مناهجها و نتائج دراساتها معطيات موضوعية وذات مصداقية نابغة عن وقائع حقيقية، تسمح لمختلف المستويات في الدولة برسم سياسات واستراتيجيات تعبر عن الحاجات المطلوب تلبيتها لصالح المواطنين، اعتماد مقارنة التكامل الوظيفي بين هذه العلوم لفهم السؤال الاجتماعي بكل تعقيداته يتيح أنماط مشاركاتية في إدارة الشأن العام، تقضي على مظاهر التآزم و الاحتجاج العنيف، التي غالبا ما تكون الإدارة العامة هدفا لها، باعتبارها رمز التسلط و المعاناة من الروتين و المحسوبية ، وهذه حالة المآزق التي تميز الدول المتخلفة. لم تكن مواضيع الاجتماع والإنسان، وليدة ظرف زمني مغلق و محدود المعالجة، وإنما هي عملية تراكمية لدراسات و آراء متباينة ميزت حركة النشاط الإنساني بغرض الوقوف على أفضل الأنماط التنظيمية، في الحكم والإدارة، تطبق في المنظمات الإدارية الحكومية أو إدارة الأعمال. وبالتالي ؛ هي علوم قائمة بذاتها ، كمعرفة منظمة ، يتم الوصول إليها بأساليب علمية مثل الملاحظة والتجريب والاستقصاء ، لتعلن في صيغة نظريات وقوانين ومفاهيم ، يعتمد عليها في تطوير الممارسات التنظيمية التسييرية في معظم مجالات الحياة الفردية والجماعية . فكانت حصائل الدراسات التطبيقية و الميدانية، مقدمات لبناء النماذج النظرية.

العلم هو أصلا نشاط لمعرفة الواقع ، هدفه الأول هو معرفة هذا الواقع ، ومن اجل ذلك يتعمق العلم أكثر فأكثر في المواضيع ويتجاوز سطحياتها ومظاهرها الخارجية. ويهدف إلى تحقيق أهداف دقيقة تتمثل في الوصف الذي يعتبر إنتاج جرد أكثر صدق ما أمكن حول خصائص الموضوعات و الظاهرة المدروسة . والهدف الثاني يتعلق بالتصنيف وترتيب الظواهر ضمن فئات معينة . ثم هدف التفسير الذي يشكل القلب النابض للمسعى العلمي . لان العلم يبحث التفسير السببي للعلاقات القائمة بين الظواهر. ثم الهدف الآخر المتعلق بالفهم الذي يطمح في العلوم الإنسانية إلى تحليل الظاهرة تبعا لمنظور الأشخاص الذين يعيشونها. (موريس، 2006).

- المنهج التجريبي المستعار من علوم الطبيعة، يميل فقط إلى دراسة الظواهر القابلة للقياس ودراستها في إطار التجربة التي يقوم أثناءها المجرب بمعالجة متغير مستقل ويلاحظ النتائج على المتغير التابع.
- المنهج التاريخي يسعى إلى اختبار الوثائق من أجل إعادة بناء الماضي من خلال تقييمه لأصالة ومصداقية الوثائق المستخدمة عبر نقدها خارجيا وداخليا.
- أما منهج البحث الميداني يدرس المجموعات السكانية وطرق وأساليب عملها وتفكيرها وإحساسها باستعمال تقنيات متنوعة ومتعددة في التقصي؛ كالملاحظة والمقابلة والاستبيان.

يكلل البحث العلمي عادة بصياغة نتائج، تشكل مرجعية معرفية للباحثين والمهتمين بالدراسات، والتطوير التنموي في ميادين النشاط الإنساني المتخصصة والعادية. مما حاد بمجتمع العلماء إلى توصيف تلك النتائج على أنها قانون علمي يفتح الأفق واسعة لإحداث التراكم العلمي وتوطيد القواسم المشتركة في بناء النظريات العلمية. يعمل القانون العلمي على تفسير العلاقة التي تقوم بين ظاهرتين أو أكثر. والقوانين العلمية تصنف إلى نوعين: القوانين السببية والقوانين الوظيفية (عماد، 2007).

- القوانين السببية هي التي تفسر العلاقة الموضوعية بين حادثين أو ظاهرتين تعتمد أحدهما على وجود الآخر المستقل.
- أما القوانين الوظيفية فتعبر عن العلاقات بين الظواهر التي توجد في أن واحد، وتتغير تغيرا نسبيا بحيث تغير كل منهما شرطا من شروط وجود الأخرى. من دون الإمكان القول أن أحدهما سبب والأخرى نتيجة. والقوانين الوظيفية تكثر في العلوم الاجتماعية وتكون صحتها أعلى نسبيا من صحة القوانين السببية، وذلك لتعقد الظواهر الاجتماعية وكثرة المتغيرات التي تؤثر فيها.

مهما تباينت مناهج البحث العلمي بين الأساليب الوصفية والكمية في دراسة الظواهر الإشكالية التي تعترض قطاعات النشاط الاجتماعي، فإن جودة البحوث وقيمتها تتوقف على حجم الفاعلية التي تدخلها على تبسيط حياة المجتمع وتخليصه من ظنك العيش والفوضى التي تطبع سلوك أفرادها فيما بينهم كما بينهم وبين مؤسساتهم. (عبيدو، 2014). وهذا موقف لن يكون سهلا المنال إذا لم تولي النخب القيادية اهتماما خاصا للبحث والتطوير في السياسات العامة التي تداربها المجتمعات وتنظم شؤونها. لقد كشفت الدراسات سر تقدم دول وتأخر أخرى، يعود إلى التركيز على تطوير استراتيجي للبحوث العملياتية التي تنطلق من الواقع والممارسة عند حل الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية التي عانت منها لسنوات طوال، فحول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية وكندا تطورت نتيجة استثمارها في البحث العلمي في بناء سياساتها الداخلية. بل وأكثر من ذلك وفرت المناخ الإبداعي المناسب لاستقطاب الكفاءات العلمية من الدول الأخرى التي لاتجد موقعا لها فيها نتيجة ضعف البحث العلمي وإهمال العلماء والباحثين، مما أفرز ظاهرة هجرة الأدمغة والعقول المبتكرة إلى الخارج. مما يعني فشل

المحور الثالث : علاقة المؤسسة العلمية بمشاكل المجتمع

تتيح المقاربة المؤسسية للباحث الفهم العميق لأسلوب نشاط الجامعات والجامعيين ، حيث تظهر بجلاء الروح الجماعية في العمل والبحث والتكامل بين وحدات البحث وانساق البيئة الاجتماعية والاقتصادية التي يسير عليه اي مجتمع . فالمؤسسة توفر الموارد الضرورية للدراسات والبحث والمورد البشري ما هو إلا محرك للتفاعل المبدع مع كل المطالب التي تطرحها حركية التنمية الشاملة في المجتمع .

168

البحث والتربية والإبداع . فعبّر تاريخ الأمم المتطورة وحسب ما استخلص من دراسة مختلف الحضارات الإنسانية فان الجامعات والجامعيون لعبوا أدوارا أساسية في التوجهات الكبرى لمجتمعاتهم لان مشروع الجامعة هو جعل المعرفة والإبداع في قلب المجتمع .(Valentin Railean, , 2012.)

يمكن التمييز بين حقلين واسعين من المهام التي تقوم بها الجامعة في المجتمع وذلك كما يلي، (العلمي، 2023) مهامها في إطار التكوين العالي :

- تكوين الإطارات الضرورية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلاد .
- تلقين الطلبة مناهج البحث وترقية التكوين بالبحث وفي سبيل البحث .
- المساهمة في إنتاج ونشر معمم للعلم والمعارف وتحصيلها وتطويرها .
- المشاركة في التكوين المتواصل .

مهامها في مجال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي :

- المساهمة في الجهد الوطني للبحث الوطني للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي .
- ترقية الثقافة الوطنية ونشرها .
- المشاركة في دعم القدرات العلمية الوطنية .
- تثمين نتائج البحث ونشر الإعلام العلمي والتقني.
- المشاركة ضمن الأسرة العلمية والثقافية الدولية في تبادل المعارف وإثرائها .

ولتعزيز اثر العلوم والتكنولوجيا في المجتمع تم استحداث الأكاديمية الجزائرية للعلوم والتكنولوجيات كهيئة وطنية علمية ، تتشكل من شخصيات وطنية وأجنبية الأعلى كفاءة في ميدان العلوم والتكنولوجيات ملحقه برئاسة الجمهورية (الجزائرية، 2015).

تصميم هذه المهام والأدوار يؤكد على أن الجامعة هي التي تؤثر في مختلف قطاعات المجتمع وتقوده نحو التنظيم الأكثر فعالية وإيجابية في العلاقات الاجتماعية ، والأعلى إنتاجية في النشاط الاقتصادي ، وتتماهى مع نفس الوظائف والأهداف التي تسعى إليها جامعات العالم ، مع اختلاف جوهري وحاسم يتمثل في البيئة التي تحيط بالجامعة ومكانة العلم والمعرفة والعلماء في سلم القيم المجتمعية وبالتالي طبيعة الأهداف التي تحققها برامج التنمية كمشروع اجتماعي متكامل الأركان والرؤية .

- المحور الرابع : تحديات العولمة والبحث العلمي .

انه اكبر تحدي خارجي تواجهه الدول التي لازالت في مرحلة التحول والتكيف الوظيفي والهيكلية وتأمين حركية الانتقال من مرحلة الى أخرى، على اعتبار ان التأثير يستهدف كل انساق الدولة؛ ويتزامن مع محاولات إعادة تأسيس

170

- تطوير وسائل البحث العلمي ليكون مطابقا لاحتياجات المجتمع وتأمين نتائجه، من خلال وضع نظام للتحفيز (تحفيز الباحثين ماديا وماليا ومعنويا)، مما يسمح باستقطاب المهارات.
 - تشجيع المبادرة والابتكار في مجال البحث العلمي الهادف إلى تحسين أداء المرافق العمومية.
 - تسهيل الحصول على المعلومات لإضفاء مصداقية على الأبحاث العلمية .
 - تأسيس مخابر بحث في ميادين الإدارة العمومية والمناجيات وتقييم السياسات العمومية...الخ.
- يجعل ترابط البناء المؤسسي لمختلف وحدات الدولة، أي أزمة يتعرض لها المركز تنعكس آليا على قاعدة النظام. لذلك لا يمكن بأي حال من الأحوال عزل تحديات العولمة وتأثيراتها على باقي الأجزاء؛ مما يطرح أهمية المقاربة الكلية ذات البعد الوطني والمنسجم، للتخفيف من مثل هذه الضغوط .
- ان تعليميا يقوم على التلقين بدل البحث ويعتمد على الذاكرة بدل الفهم ، والتسليم بدل النقد، وممارسة السلطة بدل تحريك المواهب وتشجيع المبادرات . ان تعليميا هذا منهجه تعليم متخلف تماما ، وبالتالي فهو لا ينتج ولا يستطيع إن ينتج العقول القادرة على مواجهة تحديات الحاضر ومتطلبات المستقبل (الجابري، 2015)
- إن قوة أي مؤسسة إنما تقاس بقدرتها على رفع التحديات التي تعترض سبيل أمتها ، وطالما أن التحدي يتعلق بقدره العقل البشري المحلي في الابتكار والإبداع ، فلا بد من تحسين جودة التعليم العالي باعتبارها مقدرة مجموع خصائص ومميزات المنتج التعليمي على تلبية متطلبات الطالب ، وسوق العمل و المجتمع وكافة الجهات الداخلية والخارجية المنتفعة ، ويتطلب تحقيق جودة التعليم توجيه كل الموارد البشرية والسياسات والنظم والمناهج والعمليات والبنية التحتية من اجل خلق ظروف مواتية للابتكار والإبداع . وتركز المفاهيم الحديثة للجودة في التعليم على عملية التعلم نفسها وعلى مدى استفادة الطالب منها (كريم، 2013).
- هذه التحديات مرهونة بتطهير انساق البيئة الداخلية للمؤسسات المجتمعية وعلى رأسها الجامعة من الإفرازات السلبية لطغيان السلوك العدمي في الممارسات وفي الخطاب الاجتماعي ، مما أدى إلى تراجع قيمة العلم والعلماء وسط النظام الاجتماعي الذي اكتسحته ثقافة الوصولية والانتهازية والتسلق باسم عدة مبررات غير منطقية ، الأمر الذي عمق من حجم الهوة التي تفصل نشاط الجامعة عن مشاكل المجتمع الحقيقية ، وبدل إن تؤثر المؤسسة الجامعية في توجيه العلاقات الاجتماعية وتهذيبها ، أصبحت هي بدورها معزولة عن اهتمامات المجتمع رغم خطورة الأزمات التي يعيشها وتعقدها وامتدادها . مما يؤدي بالضرورة إلى استفحال الأسباب الطاردة للكفاءات والنوابغ إلى بلدان أكثر تحفيزا وتقديرا لهم من بلدانهم الأصلية.

خاتمة :

مهما كانت الدراسات والتحليل التي تتطرق إلى حل معضلات مجتمعاتها ، فان التجارب العالمية الرائدة في التنمية والتي حققت الرفاهية لمجتمعاتها تؤكد على المفتاح السري الذي أهلها لذلك يتمثل في وضوح الرؤيا للأهداف والاستراتيجيات التي صممها نخب مؤسساتها العلمية والتي كانت وليدة الإرادة السياسية لصناع القرار فيها ، حيث

التوصيات :

- ## مراجع الدراسة :

حامد سوادى عطية. (1994). دليل الباحثين فى الادارة والتنظيم. الرياض، المملكة العربية السعودية: دار المريخ للنشر.

رئاسة الجمهورية الجزائرية. (25 03, 2015). مرسوم رئاسي رقم 15-85 مؤرخ في 15/03/2015 يتضمن إنشاء الأكاديمية الجزائرية للعلوم والتكنولوجيات ويحدد مهامها وتشكيلتها وتنظيمها ، جريدة رسمية عدد 14 ، صادرة بتاريخ 25/03/2015. جريدة رسمية . الجزائر، الجزائر.

زرزار العياشي، غياد كريم. (07, 2013). " من الجامعة التقليدية إلى جامعة الجودة: معوقات التحول " مع إشارة إلى حالة الجزائر. مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية ، الصفحات 60-82.

عبد الباري دره. (2003). تأصيل البحث الإداري العربي في عالم متغير. عبد الباري دره، « تأصيل البحث الإداري العربي في عالم متغير »، ورقة قدمت في المؤتمر العربي الثالث حول البحوث الإدارية والنشر الذي نظمتها المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة: 14-15 ماي 2003، (الصفحات 1-50). القاهرة.

عبد الرؤوف محمد عامر. (15 06, 2020). اساليب تحقيق دور الجامعة في مجال تنمية وخدمة المجتمع على ضوء التحديات المعاصرة. المجلة الجزائرية للدراسات الانسانية (01)، الصفحات 150-179.

عبد الغاني عماد. (2007). منهجية البحث في علم الاجتماع : الاشكاليات ، التقنيات ، المقاربات. بيروت، لبنان: دار الطليعة.

علي فارزماند. (07, 2001). العولمة والإدارة العامة. مجلة الإدارة العامة ، 41 (02)، الصفحات 379-407.

فرانسيس فوكوياما. (2007). بناء الدولة : النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الواحد والعشرين. الرياض: مكتبة العبيكان.

محمد عابد الجابري. (31 12, 2015). إشكاليات الفكر العربي المعاصر . مجلة متون ، المجلد 8، العدد1، 2015/12/31 ، ص-ص 144-159 . الصفحات 144-159.

محمد قاسم القريوتي. (2006). مبادئ الإدارة النظريات والعمليات والوظائف. عمان، الاردن: دار وائل للنشر.

موريس انجرس. (2006). منهجية البحث العلمي في العلوم الانسانية. (بوزيد صحراوي وآخرون، المترجمون) الجزائر، الجزائر: دار القصبه للنشر.

موريس انجرس. (2008). منهجية البحث العلمي في العلوم الانسانية. الجزائر، الجزائر: دار القصبه للنشر.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. (23 08, 2023). مرسوم تنفيذي 03-279 مؤرخ في 23/08/2003 والمتضمن تحديد مهام الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها وسيرها ، جريدة رسمية (عدد 51 ، صادرة بتاريخ 2003/08/14) . الجزائر، الجزائر.